والفسقة ولذا قيل هذا من السلوت وملازمة البيوت والقناعة بالقوت قوله
وان على خطيئتك ضمن بابك معنى اندم فتعدى بعلى اى ابك ندما على خطيئتك قوله
وروى بنا فيه الواو من حديث ابى سعيد بن حزن عند البيهقى فى الشعب كما فى
الجامع الصغير قوله تكفر اللسان وفى نسخة صحيحة من المشكاة للسان بلا ام
الجزء قبل اللسان وعليها شرح صاحب المرقاة وكذا هو فى النهاية وهو ظاهر
ولعل الاولى من الناسخ قال فى النهاية قال الاعضاء كلها تكفر للسان اى تذل
وتخضع والتكفير هو ان يخبر الانسان ويطاطى راسه قريبا كما يفعل من يريد
الركوع انتهى ورواه ابن الاثير فى جامع الاصول لتكفى الانسان وسئله فى
مختصره للدميع اى تطلب منه نهاية الشر وانما كان كذلك لانه الترجمان عما
فى صلاحا وفسادا قال الطيبى ان قلت كيف التوفيق بين هذا وبين
قوله صلى الله عليه وسلم ان فى الجسد لمضغة الى ان قال الا وهى القلب
قلت اللسان ترجمان القلب وخليفته فى ظاهر البدن فاذا اسند اليه الامر
يكون على سبيل المجاز فى الحكم كما فى قولك شفى الطبيب المريض قال فى المرقاة الا يخفى
ظهور توقف صلاح الاعضاء وفسادها على القلب بحسب صلاحه وفساده
فانه معدن الاخلاق الذميمة كما انه منبع الاحوال الذميمة وهو كالملك المطاع
والرئيس المتبوع فاذا اصلح المتبوع صلح التبع واما تعلق الاعضاء جميعها باللسان
فلم يظهر لى مدة من الزمان حتى الهمنى الله تعالى ببركة الصلاة على النبى صلى
الله عليه وسلم وهو ان اللسان من اعضاء الانسان للكلام والاعمال جميع
استقامته بتقيم استقامة سائر الاعضاء ومع اعوجاجه تبطل احوالها
سواء كانت مستقيمة او معوجة انتهى قوله واورد فى كتابى الترمذى
وابن ماجه قال الحافظ المنذرى فى الترغيب رواه ابن ابى الدنيا وقال
الترمذى حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه عن محمد بن زيد بن حنين
قال المنذرى رواته ثقات وفى محمد بن زيد كلام قريب لا يقدح وهو شيخ
صالح قوله عن ام حبيبة رضى الله عنها هى ام المؤمنين بنت ابى سفيان
اسمها رملة وبه قال الاكثرون
واسم ابى سفيان صخر بن حرب بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف اسلمت بارض الحبشة
كنيت بابنتها حبيبة بنت عبيد الله بن جحش وكانت من السابقين الى الاسلام
هاجرت مع زوجها عبد الله بن جحش الى الحبشة فتوفى عنها فتزوجها النبى
صلى الله عليه وسلم وهى هناك سنة ست من الهجرة قال ابو عبيد وحلفنى
ويقال سنة سبع قال ابو عبيد القاسم بن سلام والواقدى توفيت
سنة اربع واربعين وقال ابو حسنة توفيت قبل وفاة معاوية بسنة وقيل
معاوية فى سنة ستين وهذا غريب ضعيف قال الحافظ بن عساكر
فى تاريخ دمشق قدمت زائرة الخاما معاوية ودفنا ان قبرها بها قال والصحيح
انها ماتت بالمدينة قال ابن منده توفيت سنة اثنين واربعين وقيل
سنة اربع

سنة اربع واربعين وكان النجاشى امهرها من عند عن النبى صلى الله عليه وسلم وكان
وليها عثمان بن عفان قال ابو نصر الكلاباذى امهرها النجاشى اربعة الاف
درهم وبعثها الى النبى صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة وقال ابو نعيم
الاصبهانى مهرها اربعمائة دينار وتولاها عثمان بن عفان وقيل خالد بن سعيد
ابن العاص بن امية بن عبد شمس وقال عبره كان التزويج سنة ست من الهجرة
وقيل سنة سبع وقدم بها الى المدينة ولها بضع وثلاثون سنة وكان الخاطب عمرا
ابن امية الضمرى وكان زوجها قبل النبى صلى الله عليه وسلم عبيد الله بن جحش
تنصر بالحبشة ومات نصرانيا وهو اخو عبد الله بن جحش الصحابى الجليل استشهد
يوم احد نقله المصنف فى التهذيب وفى ياطن العامرى خرج حديثها الاربعة وغيرهم
روى لها عن النبى صلى الله عليه وسلم اخرج منها فى الصحيحين اربعة احاديث
اتفقا على حديثين والاخران لمسلم روى عنها معاوية وعنبسة وعروة انتهى
قوله كل كلام ابن ادم عليه لا له اى يكتب اثمه عليه لا يكتب له ثواب فى مقابلته
ويستثنى المباح فانه لا عليه ولا له كما هو معلوم من الادلة والاجماع وعدم ذكره
للعلم به من ذلك او انها مما لا دخول له فى المستثنى منه تحذر اعنه وتنفر امنه
فان به تضييع الوقت الذى لا اقتضر فيما لا فائدة فيه وقيل المباح كيستثنى
بل هو داخل تحت قوله كل كلام ابن ادم عليه فانه من جملته لانه تحاسب به اخذا
بظاهر قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد ولانه يورث قساوة
القلب كما تقدم وقال الطيبى الكلام فى الخبر اجرو هو المستثنى وفى الثرا ثم
وفى المباح عفو وهذا لو يدعدم الاستثنا وان المباح مما عليه اذا العفو
يقتضى الجرمة وفيه عنها نقضا ولى الحاصل ان قوله كل كلام ابن ادم لا دل
على جميع ما نطق به نصرته عليه ولذا ورد مرصمت نجى ثم خصص هذا العام بما لابد
للانسان منه من امور الدنيه من ذكر الله تعالى وما والاه واحرى بالامور الدينية
وما نظام امر المكلف عليه من المباحات نقضا لامر الله تعالى عفوا عنه ونعفيه
ابن حجر فى شرح المشكاة بان قوله فى المباح اقله ان يحاسب علم ليس فى محله
كيف والاجماع كيف والاجماع على ان المباح لا عقاب عليه اصلا على ان جزم بانه
لابد ان يحاسب عليه يحتاج الى حديث صحيح صريح فان فرض وروده كان معنى الحاسبة
ان يعدد ما فعله من تلك المباحات اظهارا للنعمة عليه حيث لم يواخذ بها
وليس فى قوله رفيب عتيد ما يخالف ذلك لانه جاز ان الكاتبين يكتبان ما يلفظ به
ثم يمحى ما لا اثم فيه ولا ثواب واخذ من قوله عبره والمباح عفو الا سد لان
على المباح مما عليه ليس فى محله قال العفو على ما عبر عفو معنى المجاوزة عن
اتم الفعل بعد وجوده وكما يتعلق على المكلف وعفو معنى عدم شئ من العقاب
فى مقابلة الفعل وهذا هو المراد فجعله دليلا لما ذكره وقوله اذ العفو يقتضى
الجرمة ممنوع قال على انه ناقض نفسه حيث جعل المباح مستثنى من قوله جميع

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)